

وزارة العدل

بصفتها: الجزائية

القرار

رقم القضية: ٢٠١٤/١٤١٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميزالمميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٨ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر من قبل
محكمة الجنايات الكبرى بمتابعة الوجهي بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ بالقضية الجنائية
رقم (٢٠١٤/٩) والمتضمن تجريم المميز بجناية هناك العرض مكررة مرتين
والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم .

وتتلخص أسس باب التمييز في الآتي :

١. إن المحكمة مصدرة القرار الطعين قد استندت في إدانة المميز على محضر
إلقاء القبض حيث الذي يذكر فيه بأنه قد تم إلقاء القبض على المميز في محل
البلياردو في تمام الساعة الواحدة والنصف من يوم الجمعة بتاريخ
٢٠١٣/٩/٦ ومن الرجوع إلى محضر إلقاء القبض الخاص بالمتهم الآخر في
هذه القضية المدعو فقد تضمن المحضر عبارة (وعلى ذلك
تحركنا نحن موقعي الضبط أدناه وبدلالة الطفل إلى منطقة شارع
الجامعة / حيث قمنا بالبحث عنهم داخل محل البلياردو

(الكونكورد) حيث تم إلقاء القبض على المدعو

بعد أن أشار إليه الطفل بأنه الشخص الذي قام بالاعتداء عليه جنسياً وعليه تم تنظيم هذا الضبط (وعليه وبما أن موقعي الضبط قد ذكروا عبارة (قمنا بالبحث عنهم داخل المحل) فهذا يعني بأنهم يبحثون عن شخصين أحدهما المميز والثاني المتهم الآخر في القضية ذاتها وبما أنهم قد ألقوا القبض على المتهم الآخر المدعو دون أن يجدوا المميز بذلك المحل فهذا يعني بأن المميز لم يكن أثناء البحث في داخل محل البلياردو الأمر الذي يجعل من استناد المحكمة في إدانة المميز بالاستناد إلى محضر إلقاء القبض مخالفاً للمنطق والواقع وحريراً بالنقض .

٢. وبالتناوب ، كان على المحكمة مصدرة القرار الطعين أن تستدعي موقعي الضبط للإستيضاح منهم عن هذا اللبس والغموض بخصوص الضبطيين اللذين بموجبهما تم إلقاء القبض على المميز والمتهم الآخر الذي من خلاله تستطيع المحكمة أن تبني قناعتها في إصدار القرار على بيئة صالحة وغير متناقضة ولا يشوبها لبس أو غموض وحيث إنها لم تفعل ذلك فإن قرارها يستحق النقض من هذا الجانب ويكون قرارها سابقاً لأوانه .

٣. وبالتناوب ، فإن القرار الطعين قد أسس على بيانات غير كافية ولا ترتقي إلى مرتبة الدليل القاطع على أن المميز قد ارتكب الجرم المسند إليه وحيث إن قناعة المحكمة في إصدار القرار لا يخضع لرقابة محكماتكم غير أن هذه القناعة غير مطلقة وإنما مقيدة بما تضمنه ملف القضية من وقائع وبيانات وأدلة جازمة ترتقي بهذه القناعة إلى مرتبة العدالة في إصدار القرار وعليه فإن القناعة التي يشوبها عيب في الاستدلال تكون قناعة مبنية على القصور في التعليل ومقيدة ولا تصلح لإصدار القرار الملائم وحرري بالنقض من هذه الجانب .

الطلب :

أولاً : في الشكل : قبول التمييز شكلاً لتقديمه خلال المدة القانونية .

ثانياً : في الموضوع : نقض القرار الطعين للأسباب الواردة أعلاه واستدعاء منظمي الضبط للوقوف والاستيضاح منهم على ما ذكرت في أسباب التمييز وبالتناوب إعلان براءة المميز مما أسند إليه تحقيقاً للعدالة والقانون .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتصقاً بتأييده كما طلب مساعد رئيس النيابة العامة قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً .

الـقـرـار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :

-
-

جـرم :

- ١ - جنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات مكررة ٣٣ مرة بالنسبة للمتهم ومرتين بالنسبة للمتهم

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأنه وقبل حوالي شهر من الشكوى المؤرخة في ٢٠١٣/٩/٦ وأثناء ذهاب المجني عليه موري الجنسية مواليد ٢٠٠٤/٨/٢ إلى لعب البلياردو ، تفاجأ بالمتهم الطيب يقتاده إلى الحمامات وهناك جرده من ملابسه وخلع هو ملابسه ووضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه وأخذ يحركه حتى استمنى ، وكرر أفعاله السابقة حوالي اثنتين

وثلاثين مرة وفي أوقات مختلفة وفي كل مرة كان يضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه ويحركه حتى يستمني وكان يعطيه النقود مقابل ذلك ويلعبه بلياردو بدون مقابل ، كما أن المجني عليه وخلال الفترة السابقة ذهب إلى محل بلياردو للمتهم وقام المتهم باستدراجه إلى غرفة مخفية عن الأنظار وأغلق الباب وطلب منه لعق قضيبه مقابل اللعب مجاناً ، فوافق على ذلك وكرر ذلك مرة ثانية بأن قام المجني عليه بلعق قضيبه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وعلى النحو الوارد بمحاضرها ونتيجة إجراءات المحاكمة توصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٤/٩) تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ أن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بأن المجني عليه وهو سوري الجنسية من مواليد ٢٠٠٤/٨/٢ يسكن مع والديه وأشقائه في مدينة إربد في شارع الجامعة وقد اعتاد المجني عليه ومن قبل شهر رمضان لعام ٢٠١٣ على الخروج من منزله من أجل الذهاب للعب في نادي البلياردو الموجود على دوار الجامعة حيث كان يخرج صباحاً ويعود بحدود الساعة الرابعة مساءً وكانت والدته في الآونة الأخيرة تلاحظ عليه أن وضعه متغير وليس طبيعياً فطلبت من خالها الشاهد ن يقوم بمراقبة ابنها المجني عليه لمعرفة ما به خصوصاً وأن زوجها والد المجني عليه مريض وليس بكامل قواه العقلية ، وبالفعل قام الشاهد وتحديدًا بتاريخ ٢٠١٣/٩/٦ بالجلوس مع المجني عليه لمعرفة ما به حيث قام باستدراجه بالحديث وأخبره بأنه يعرف عنه ما يخفيه وما يحصل معه في النادي حيث ظهر على المجني عليه بعض الارتباك وحاول الإنكار في البداية إلا أنه وبعد الضغط عليه من قبل الشاهد ووالدته ذكر لهما المجني عليه ما كان يحصل معه من قبل المتهمين حيث ذكر بأنه يعرف المتهمين من خلال نادي البلياردو الذي يذهب إليه وإنه قد تعرف على المتهم هناك حيث قام وقبل شهر رمضان بيوم بإعطائه مبلغ عشرة دنانير وأخذه إلى الحمام الموجود بالنادي وقام بتشليحه بنطلونه وكلسونه وأنزل هو كلسونه وأخرج قضيبه ووضع على مؤخرته من الخلف لمدة عشر دقائق وقام بتحريكه حتى أنزل سائله المنوي وقد كرر هذه العملية معه أكثر من

ثلاثين مرة بعد شهر رمضان حيث أعطاه في المرة الأولى مبلغ العشرة دنانير وفي المرات الأخرى كان يحاسب عنه في النادي لقاء الألعاب التي كان يلعبها ، وإن المتهم والذي كان يعرفه المجني عليه ، والذي يعمل في النادي نفسه فقد قام في إحدى المرات بأخذ المجني عليه داخل النادي مستغلاً خلو النادي من الناس وقام بتقبيل المجني عليه على فمه ثم أخرج قضيبه من سحاب بنطلونه وأجبره على مص قضيبه وسمح له بعد أن أنهى فعلته معه باللعب مجاناً في النادي وقد كرر هذه العملية مرتين ، وعندما سمع الشاهد ، والد المجني عليه الشاهدة ما ذكره لهما ابنتها قامت هي وخالتها بالكشف على مؤخرة المجني عليه وتبين بأن هناك سحجة بالقرب من مؤخرته وبعض نقاط الدماء الموجودة على مؤخرته ، عندها قام الشاهد بأخذ المجني عليه إلى النادي وأشار هناك إلى المتهمين وتم تقديم الشكوى لدى الشرطة وألقي القبض على المتهمين وتم تحويلهم إلى حماية الأسرة وتبين بأن آخر اعتداء تعرض له المجني عليه من قبل المتهمين كان في اليوم الذي أخبر فيه والدته والشاهد بما حصل معه وجرت على أثر ذلك الملاحقة القانونية .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وحيث إن الحكم بالتجريم مشروط بثبوت الفعل وثبوت الفعل يعني ثبوت الجريمة مستوفيه لعناصرها القانونية فتقرر المحكمة ما يلي :

- وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول الجزائية تجريم المتهمين عن جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات مكررة ٣٣ مرة بالنسبة للمتهم ، ومرتين بالنسبة للمتهم

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات معاقبة المجرمين بجناية هتك العرض مكررة ٣٣ مرة بالنسبة للمتهم ومرتين بالنسبة للمتهم والحكم بوضع كل واحد منهما

بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف عن كل جرم وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبات بحق كل واحد منهما لتصبح العقوبة وضع كل واحد من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

وعن أسباب الطعن التمييزي باعتبارها قائمة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن البيئة وتطبيق القانون .

وفي ردنا على ذلك وبصفة محكمتنا محكمة موضوع في هذه الدعوى تبين :

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية :

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى استخلصت الواقعة الجرمية من بينات لها أصل ثابت في الدعوى وجاءت متطابقة ومؤيدة لشهادات الشهود واقتطفت محكمة الجنايات الكبرى فقرات من شهادة الشهود وهم استشاري الطب الشرعي الدكتور والشاهدة . والمجني عليه

الطفل وضمنت هذه الشهادات في متن قرارها وكان استخلاصها لواقعة الدعوى استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وبدورنا نقرر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ما توصلت إليه من استخلاصات .

ثانياً : من حيث التطبيقات القانونية :

نجد إن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت بأخذ المجني عليه الطفل داخل النادي مستغلاً خلوه من زبائنه ومن ثم قيامه بتقبيل المجني عليه على فمه ومن ثم إخراج قضيبه من سحاب بنطلونه وإجبار المجني عليه على مصه مكرراً هذه العملية مرتين تشكل من جانبها جناية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات باعتبار أن هذه الأفعال التي بلغت درجة كبيرة من الفحش أخلت

بعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه ونحن نؤيد محكمة الجنايات الكبرى على صحة تطبيقها للقانون على واقعة الدعوى .

ثالثاً : من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة على المميز تقع ضمن حدها القانوني الوارد في المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات والقرار حري بالتأكيد من هذه الناحية .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣ / ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

نجد إن ردنا على الطعن التمييزي المقدم من المميز من حيث الواقعة الجرمية والتطبيق القانوني والعقوبة المقررة فيه الرد الكافي على طلب النيابة العامة تأييد القرار المميز .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٣ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش